الفصل الثالث

الفصل الثالث

التحليل السوسيولوجي لثورة ١٧ فبراير فى ليبيا

تمهيد .

أولاً: ماهية ثورات الربيع العربي وإرهاصات الثورة الليبية من خلال النظرية الاجتماعية .

ثانياً: العوامل المؤدية إلى ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

ثالثاً: أهداف ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ .

خاتمة .

تمهيد:

لعلَّ الاختبارَ الصعبَ الذي تخوضه ليبيا اليوم يتعلق بإمكانية التوفيق بين ضرورتيْن؛ الأولى هي روحُ سلطتها المركزية التي تمنح لها - وحدَها - السيادة وتُبقيها حية على الدوام، والثانية هي التحكمُ في هذه السلطة وحُسن توجيهها من قِبل مواطنيها الأحرار ولمصلحتهم؛ أيْ: الجمع بين قيمتيْن تبدوان للوهلة الأولى متناقضتين، هما الحضور القويُّ للدولة، والسيادة الكاملة للشعب. ولا يشير مفهومُ الاستبداد هنا إلى نوع معين من أنظمة الحكم سواء كان رئاسيًّا أو برلمانيًّا، أو شكل معين من أشكال بناء الدولة ملكيًّا كان أو جمهوريًّا، بل إلى نسَقٍ سياسيٍّ يقوم في جوهره على الإكراه والتسلُّط بصرفِ النظر عن مظاهره الخارجية. فالمهم في تشكيل هيكل الاستبداد هو مدى توافر بِنية سياسية استبعادية تمارس حضورَها لمصلحة الأقلية، فيما تستبعد المجموعَ من المجتمع الليبيِّ، وترفض بالمطلق إمكانية تداوُل السلطة، وفي هذا السياق يمكن فهم تحولاتِ النظام السياسيِّ الليبيِّ في الحقبة المعاصرة.

لقد كان ثمة أمل في أنْ تتحول التعددية المقيَّدة إلى تعددية حقيقة تعكس تبايُنًا في مراكز القوة السياسية، وتتيح إمكانية تبادُل السلطة، غير أنَّ هناك أربع عقودًا زمنية فى القرن العشرين مرَّت على المجتمع الليبيِّ والسلطة تتمثل فى حكم القذافى وحزبه المهيمن ملتصق بالجهاز البيروقراطيِّ للدولة، ويجمع حوله قبيلة من المنتفعين بهذا الجهاز والدائرين في فلَكِه، ومن رجال الأعمال المتحالفين مع السلطة، على نحو يعيق تمثيلَ التياراتِ الفكرية والسياسية الفاعلة في المجتمع الليبيِّ داخل مؤسساتِ النظام. ولعلَّ من الصحيح أنَّ هذه العقودَ الأربعة المنصرمة قد شهدت نوعًا من الاستقرار السياسيِّ، ولكنه ليس ذلك الاستقرارَ النابعَ من رسوخ التوازن بين مؤسساتِ النظام القائم في ليبيا، وبين القوى المجتمعية وربما تداوُل السلطة مع الحزب المهيمن، بل هو ذلك الاستقرار المؤسس على تجميد السياسة نفسها كفعل وحركة ونشاط بفعل الاستخدام المفرط لقوانين القذافي، والإشراف الأمنيّ على شتى مجريات الواقع السياسيِّ بدءً من الانتخاباتِ الوهمية، وحتى تشكل الوزاراتُ المزيفة، ووصولًا إلى التغلغل العميق داخل الأحزاب السياسية، ومحاولة تدجين قياداتها، أو بثّ الخصومة وإشعال النار بين المتنافسين داخلها بقصد شلَّ حركتها وتعريتها أمام أنصارها، والمجتمع السياسيِّ كله.

والأخطرُ من ذلك أنَّ ركود الحركة السياسية في ليبيا أدى إلى نوع من الركود المجتمعيِّ العام، وأمام شيوع الفساد ونموه إلى درجة خانقة، تراجعت فكرة سيادة القانون.

لم تكن ثورة ١٧ فبراير في ليبيا مفاجأة للحكم فقط، بل كانت مفاجأة لقوى المعارضة والشعب كله أيضًا، هذه المفاجأة لم تكن وليدة اللحظة، بل هي ثمرة وامتداد لنضال سياسيٍّ طوال السنواتِ العشر الأخيرة.

ويمكن القول أنَّ مسيرة ١٧فبراير اكتسبت خبرة نضالية وبلورت رؤية سياسية حول شكل التغير المطلوب في المجتمع الليبيِّ من خلال ممارسة الشباب للاحتجاج السياسيِّ طوال هذه السنواتِ العشر الأخيرة بالذات، وأنَّ هذه الخبرة النضالية والرؤية السياسية كانت أحد العوامل الأساسية في انتصار الثورة وتحقيقها الهدف الأساسيّ برحيل رأس النظام السابق، وفتح الباب أمام التغيير على نطاق واسع.

ومن هنا سوف نتناول في هذا الفصل ماهية ثورات الربيع العربيِّ وإرهاصات الثورة الليبية من خلال النظرية الاجتماعية ، والعوامل المؤدية إلى ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١، بالإضافة إلى أهداف ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١.

أولًا: ماهية ثورات الربيع العربي وإرهاصات الثورة الليبية:

١. ماهية الثورة:-

إنَّ النظام السياسيَّ يبقى مستقرًا طالما كان موفيًا بمطالب أعضاء النظام في مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ولقد أكد "ماكس فيبر" على أنَّ الشرعية هي أساس استمرار النظام واستقراره، ويرى بعضُ الكتّاب أنَّ الثورة هي محاولة غير شرعية تستخدم العنف لتغيير نظام الدولة القائم، أو غيره من التنظيماتِ السياسية، وتشترك فيها قطاعاتٌ واسعة من الشعب. ومن ثَم فالثورة تتميز عن الحرب الأهلية التي تشترك فيها أيضًا قطاعاتٌ كبيرة من الشعب، بأنها قد تكون سببًا في اندلاع الحرب الأهلية، والثورة على هذا تتميز عن الانقلاب الذي يركز على تغيير من بيدهم السلطة ولا يحاول تغيير النظام ذاته [١]، وتحدث الثورة نتيجة لسيادة أو انتشار أفكار معينة تناهض النظام القائم؛ ومن ثَم فإنَّ المشاعر والاحتياجاتِ التي تعبِّر عنها هذه الأفكارُ تسهم إسهامًا كبيرًا في تغيير الاتجاهات في مجتمع ما نحو النظام الحاكم. وفي الوقت ذاته تجدر ملاحظة أنَّ هذه الأفكار قد تعمل على السيطرة على مواقع الحكم بوساطة استخدام القوة، وتستبدل الحكام بحكام آخرين يؤمنون بمبادئ جديدة غير تلك التي كان يحكم على أساسها هؤلاء الذين أزيحوا عن كراسي الحكم.[٢]

وتعبِّر "الثورة" في مفهوم العامة أو المفهوم السطحيِّ البسيط على أنها عملٌ لا يتصف بالتعقل أو بالنظرة العاقلة؛ إذ إنهم يرون أنَّ الثورة خروجٌ على المألوف وتغيير له، إذْ إنَّ الحفاظ على ما هو متوارثٌ محبَّب ومقبول عند غالبية الناس، ومن ثَم فقد وُصِف هذا الاتجاهُ برغم بساطة طرحه هنا بالاتجاه المحافظ أو العاقل إشارة إلى أنَّ العقل كان دومًا "قوة محافظة" تعمل السائدة، وتحارب كلَّ ميل جذريٍّ إلى التغيير.[٣]

وقد أصبحت كلمة ثورة تطبِّق بشكل فضفاض على كل تغير اجتماعيٍّ بعيد المدى، كما هو الحال في الثورة الصناعية، وثورة الكمبيوتر، وثورة الموضة وغيرها. ولكننا نؤكد أنَّ معناها الأساسيَّ ما يزال سياسيَّ الطابع. ومن الصعب أنْ نقيم تمييزًا واضحًا بين الصورة السياسية والتمرد، على الرغم من أنَّ البعض يرى أنَّ لفظ ثورة يجب قصْر استخدامه على الحالاتِ التي تحاول فيها الصفوة الحاكمة الجديدة أنْ تجري تغيراتٍ جذرية في البناء الاجتماعيِّ لمجتمع ما بعد الثورة، بينما يتعين قصر مصطلح تمرد

---

(١) إسماعيل على سعد، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(٢) محمد عاطف غيث، وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر أسس نظرية ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧. ص٤٣٠.

(٣) هربرت ماركيوز، العقل والثورة، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص٨٩.

على الاضطراباتِ السياسية المحدودة التي تقوم على إحلال جماعة حاكمة محلَّ أخرى، وعلى هذا الأساس، فإنَّ حالات التمرد يمكن أنْ تتحول تدريجيًّا إلى ثوراتٍ، تبعًا لحُكمنا على مدى التغيراتِ الاجتماعية التي تعقُب الاستيلاء على السلطة، وكثافتها.[١]

ولعلَّ استخدام المصطلح في المجال السياسيِّ والاجتماعيِّ أكسبه معانيَ جديدة، تفيد التطور والنمو متضمنًا الحركة والنشاط، إضافة إلى جعلها تشير إلى تجدُّد النمو والتطور والنشاط والحركة، وهذا يعني أنَّ المصطلح صار يشير إلى حالة تحدُث ضد السكون وتوقُّف الحركة والتطور، وللثورة تعريفاتٌ معجمية تتلخص في تعريفيْن ومفهوميْن؛ التعريف التقليديِّ القديم الذي وُضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيامُ الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد طوَّر الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادات العمال التي أسماهم البروليتاريا[٢]، كما تُعرف الثورة بأنها تغيير شاملٌ وجذريٌّ بعيد المدى في طرق التفكير وفعل الأشياء.[٣]

ويمكن القول أنَّ المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغيرات جذرية في الواقع السياسيِّ والاقتصاديِّ وأيضًا الاجتماعيّ لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعيِّ للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثرواتِ والسلطاتِ السياسية [٤]، وهي "التحركُ الشعبيُّ الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمّثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة، وهي حركةُ تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديد ة".[٥]

فالثورةُ تعتبر مقدِّمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكلِّ العلاقاتِ والتوازناتِ التي سادت بين فئاتِ المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعاتٍ، وهبوط أخري وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالاتِ لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرْز خريطة ومساحاتٍ جديدة تمامًا لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها على نحو مختلف.[٦]

---

(١) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة وتقديم: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٧، ص ص٤٢٣-٤٢٤.

(٢) رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة، القاهرة، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ٢٠١١، ص٢٧.

(٣) الحاج ولد إبراهيم، الثورات العربية والاستشراف عند إدوارد سعيد، سوريا، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢، ص٢٥.

(٤) خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربيّ: الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦. إبريل ٢٠١١، ص٩.

(٥)عزمى بشارة، في الثورة والقابلية للثورة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص :٢٢.

(٦) ناهد عز الدين، خريطة محدودة: ثبات الفاعلين وتغير الأدوار بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، أبريل ٢٠١٢، ص١٣.

وهناك العديدُ من المداخل النظرية التي تناولت الثورة بالدراسة والتحليل، الأمر الذي يجعلنا نتناولها، ولو بشيء من الاختصار؛ حتى يتسنى لنا أنْ نوضح أنَّ الثورة كحدث إنما تأتي نتاجًا لعدد من الظروف المتداخلة. أمَّا المدخل النفسيُّ لدراسة الثوراتِ فهو يحاول أنْ يبحث عن العوامل النفسية التي تجعل الشخص يشارك في الحركاتِ الثورية، واعتبر هذا المدخل أنَّ الرغباتِ النابعة من الغرائز هي التي تجعل الشخصَ يتجه بقوة نحو الانخراط في الحركات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، ومنها الثورة. هذا المدخل يمثله "جوستاف لوبون"، الذي يعرِّف الثورة على أنها مجموعة من التحولاتِ الفجائية في المعتقداتِ والأفكار والمذاهب، وهو يميز بين الثوراتِ السياسية والعلمية، ويرى أنَّ المشاعر والعواطف هي دعائمُ المعتقداتِ السياسية والرئيسة.(١)

وسنتناول بعضَ المداخل الفرعية لدراسة الثورة، وسنعرض لمدخليْ "البنائية الوظيفية" و"الماركسية" في دراستهما للثورة:

- **البنائية الوظيفية والماركسية ودراسة الثورة:**

يتناول "بارسونز" البنائية الوظيفية ودراسة الثورة حيث يدل على الثورة باعتبارها عملية اجتماعية من عمليات التغير واسعة المدى، وقد قام "جونسون" باستخدام المدخل البارسونيِّ في دراسة التغير الثوريِّ، حيث يعتقد أنَّ الثورة يجب أنْ تدرس في محتوى النسق الاجتماعيِّ الذي تحدث فيه، ويعتبر ذلك مطلبًا حيويًّا لأنَّ القيم والبيئة يجب أنْ يكون لهما اعتبارٌ خاصٌّ داخل النسق الاجتماعيِّ.

ويؤكد "جونسون" على وجوب أنْ يكون لدى أجزاء النسق – على اختلاف أنواعها – القدرة على التوافق مع التغيرات؛ لأنه في تحقُّق التوافق تسهِّل التوتراتِ الاجتماعية مهما كان نوعها، فهو ينظر إلى الثورة على اعتبار أنها محاولة لقهر الحكومة، وأنَّ الجوَّ الملائم لقيام الثورة يكون في الخطة التي يعتقد فيها الثوريُّ أنه يمتلك الفرصة كاملة للنجاح.(٢)

ويشير بارسونز إلى الصراع بأنه تعرُّض الفاعل لمجموعة متصارعة من توقعاتِ الدور المشروعة التي يعتبر الإنجاز الكامل لكلٍّ منها مستحيلًا من الناحية الواقعية؛ مما يحتِّم ضرورة التضحية ببعض هذه التوقعاتِ، أو اختيار بديل والتضحية بآخر.(٣)

أمَّا المادية التاريخية ترى أنَّ الصراع ضرورة لازمة للتغير الاجتماعيِّ، فهو سلوكٌ موجَّه عن قصْد إلى تنفيذ رغبة الفاعل في مواجهة مقاومة من جانب الطرف أو الأطراف الأخرى، وفي تفسير "ماركس" للثورة نجده يعترف بدور المؤرخين والاقتصاديين البرجوازيين الذين طوروا فكرة الطبقات

---

(١) وفاء لطفي، الثورة والربيع العربي - إطلالة نظرية، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ٢٠١٢، ص٩.
(٢) المرجع السابق، ص١٠.
(٣) سامية محمد جابر، غريب محمد سيد أحمد، علم اجتماع السلوك الانحرافي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص١٠٦.

والصراع الطبقي، على اعتبار أنَّ كلًا من المجتمعاتِ تتكون من طبقتيْن: طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء؛ وهذا يعنى أنَّ لكلٍّ منهما مصالحه التي تبدو متناقضة مع الآخرين في غالب الأحيان.(١)

لأجل ذلك اعتقد "ماركس" أنَّ الصراع الطبقيَّ هو الموضوع الرئيسُ للتاريخ، فينشب الصراع الأيدولوجيُّ في التكوين الاقتصاديِّ الاجتماعيِّ الواحد بين الأطراف الداخلة في العلاقاتِ الإنتاجية والمكونة للبناء الطبقيِّ في المجتمع، وذلك نتيجة لتطوير قُوى الإنتاج الجديدة وعلاقاتِ الإنتاج القديمة لا محالة إلى ثورة اجتماعية تنقل المجتمع من تكوين اقتصاديٍّ اجتماعيٍّ على تكوين الذي يليه (٢)؛ فالواضح أنَّ الرأسماليين قوة اقتصادية على مَن يستخدمونهم وتكمل هذه القوة الاقتصادية وتدعم بالقوة السياسية ويستخدم الرأسماليون الصناعيون بنجاح ثروتهم الاقتصادية ويهمّون بتأييد أنَّ مصالحهم يرعاها البرلمان والمحاكم. وتعرقل إلى درجة كبيرة كلِّ محاولَاتِ المستخدمين في الدفاع في أنفسهم بالاستعانة بأساليب التنظيماتِ الجماعية من خلال قوانين البرلمان وقراراتِ المحاكم العدائية.(٣)

ويوجد اختلافٌ بين وجهاتِ نظرهما الفلسفية والأخلاقية والسياسية، ولا يمكن أنْ ينتهي إلّا بالثورة. فالثورة أو الحركة الثورية التي تصوَّرها "ماركس" اعتمدت على النظرية الأيديولوجية كمفهوم ديناميٍّ؛ حيث رأى "ماركس" أنَّ الأيدلوجياتِ ماهي إلّا نتيجة لمظاهر الحياة الجمعية الاقتصادية، وأنَّ إنتاج الموارد المادية يدخل الناس في علاقات محدَّدة وضرورية، وهذه العلاقات يطلق عليها "علاقات الإنتاج"، التي تتطابق مع مرحلة محددة من النمو لقواهم المادية للإنتاج، والمجموع الكليّ لهذه العلاقات يشكل البناء الاقتصاديَّ للمجتمع، وهو الأساسُ الحقيقيُّ الذي ينشأ عليه بناءٌ فوقيٌّ شرعيٌّ وسياسيٌّ يتناسب مع أشكال معينة من الوعي.هذا ونجد أنَّ السبب الرئيس للثورة – من وجهة نظر الماركسية، والذي يظهر من خلال ملاحظة التاريخ البشريِّ – هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. هذه الملكية التي نتج عنها تركز وسائل الإنتاج في يدِ أقلية من أصحاب الملكية، والتي بدورها تسخِّر القُوى العاملة التي تمثل القاعدة العريضة للإنتاج مع أنها لاتملك شيئًا، ويعني "ماركس" أنَّ طبقه العمال على الرغم من أنها تمثل القاعدة العريضة للمجتمع، إلا أنها تعاني القهر والفقر، الأمر الذي يتطلب منها أنْ تكون واعية سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا؛ لأنها هي المعنية بالثورة على الأوضاع القائمة، وهي التي تنبأ "ماركس" من خلالها بميلاد المجتمع الشيوعيِّ اللاطبقيِّ. بمعنى آخر، نجد أنَّ الثورة عند "ماركس" تعنى حدوث اختلال في التوازن بين أدوات الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى علاقات الإنتاج، ولا يمكن تفسير

---

(١) أحمد سليمان أبو زيد، نظرية علم الاجتماع رؤية نقدية راديكالية، دمنهور، مطبعة البحيرة، ٢٠٠٧، ص١١٦.
(٢) على عبد الرازق جلبي، عبد الله محمود عبد الرحمن هاني خميس عبده، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، الإسكندرية، الرواد للكمبيوتر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٣١.
(٣) علي عبد الرازق جلبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص١١٥.

الثورة ماركسيًّا إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار أنَّ تطور أدوات الإنتاج هو الذي يفسر الثورة ماركسيًّا، فلقد تخلى "ماركس" حتى عن الصراع الطبقيِّ لصالح نظريته عن الصراع بين أدواتِ الإنتاج وعلاقاتِ الإنتاج، أو بمعنى آخر أشمل أنَّ الشروط المادية والقاعدة المادية هي التي تفسر الثورة، يؤكد نموذج الصراع ضرورة النظر إلى المجتمع على أنه مركَّب من جماعة ضد جماعة، ويزخر بتعارض المصالح وكفاح القوى المتنافسة إمَّا للحفاظ على القوة أو التمسك بها. من هذا الكفاح يأتي التغيير، الذي يكون فقط محتومًا، بل ومستحقًّا، ويكون المجتمع في ظلِّ الصراع ديناميًّا. ويؤدي كفاحُ القوى إلى إعادة توزيع هذه القوى التي تُعَد بمثابة أفضل انعكاس لمصالح أعضاء المجتمع، ولكن يظل هذا الكفاحُ مستمرًّا ومع كلِّ للقوة، يتغير المجتمع.(١)

وذكر "ماركس" أنَّ كلَّ الثوراتِ والحركاتِ التاريخية السابقة كانت حركاتِ أقلياتٍ، أمَّا فيما يخص حركة البروليتاريا فهي الحركة الواعية بذاتها المستقبلة من أجل مصلحة الأغلبية العظمى. وكان "ماركس" مقتنعًا بأنَّ نضال الطبقة العاملة كان نضالًا طبقيًّا ضد نظام رأسماليٍّ عالميٍّ؛ لأجل ذلك فإنَّ الصراع الثوريَّ، وإنْ كان مبنيًّا على أساس قوميٍّ في مراحله الأولى، فإنه أضفى على النضال الصيغة العالمية، ويؤكد "ماركس" أنَّ كلَّ مرحلة من مراحل التطور التاريخيِّ لاتخلو من الصراع بين الطبقاتِ الاجتماعية التي تُعَد قوى دافعة للثورة؛ فهي التي تقوم بالثورة على الطبقات الرجعية من أجل فوز وانتصار العلاقاتِ الإنتاجية الجديدة.(٢)

وتأسيسًا على ذلك، فإنَّ الصراع الطبقيَّ الذي تصوَّره "ماركس" بين البروليتاريا والبرجوازية هو صراعٌ طبقيٌّ، وكذلك هو صراع سياسيٌّ، حيث لم يفصل "ماركس" بين الحركة السياسية والاجتماعية. كما اعتبر أنَّ الإطاحة بالطبقة الرأسمالية وتغيير الأيديولوجية وقلب بناء السلطة وزوال عنصر الاستغلال والاغتراب يمثل حركة، وأنَّ حركة البروليتاريا هي الحركة الواعية بذاتها.(٣)

نخلُص من هذا إلى القول بأنَّ "ماركس" قد اعتبر أنَّ أصلَ العملية الثورية كامنٌ في أصحاب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتي تعتبر إلى حدٍّ بعيد السببَ المباشر في الاغتراب الكليِّ الذي تعانيه البروليتاريا، وأنَّ الحالة الرئيسة العملية الثورية تتمثل في بلورة الوعي الطبقيِّ البروليتاريا؛ لأنها هي العاملُ الأولُ للثورة.

---

(١) مريم أحمد مصطفى، السيد عبد العاطي السيد، السيد رشاد غنيم، التغير ودراسة المستقبل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص١١٧.

(٢) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي السياسة والمجتمع في العالم الثالث، الجزء الأول الأسس النظرية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٩، ص ص١٩٨- ١٩٩.

(٣) عبد الله عبد الرحمن، النظرية في علم الاجتماع، النظرية السوسيولوجية المعاصر، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ص٨١.

٢. ثورات الربيع العربيِّ، وبدايات الثورة الليبية:

تطورت الأحداثُ بشكل دراماتيكيٍّ في ليبيا عما حدث في تونس، ولكن المحرك الأساسيَّ لتلك الأحداث هو في الغالب عواملُ اقتصادية واجتماعية بحتة، متمثلة في الغلاء والبطالة المرتفعة، وتردّي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام؛ ففي تونس انضم حوالي ٧٥ ألف خريج جامعيٍّ لصفوف العاطلين عن العمل، وكان منهم (محمد البوعزيزي) مفجِّر الثورة التونسية، والتي أدت إلى انتفاضة الشباب المصريِّ، وقبلها الاحتجاجاتُ التي حدثت في الجزائر عقب زيادة أسعار السكر والزيت، وما حدث من مظاهراتٍ في الأردن وفي اليمن؛ الأمر الذي دفع صندوق النقد الدوليِّ إلى الإعلان عن أنَّ الجزائر والمغرب واليمن هم أكثر الدول العربية المرشَّحة لحدوث اضطراباتٍ بعد تونس ومصر بسبب البطالة المتفشية في الشباب والفساد والغلاء، وغياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الدخل.(١)

وقد بدأ الربيع العربيُّ - كما يحلو للبعض تسميته - بما تشهده البلدان العربية من انطلاقة نحو الحرية والديمقراطية، ليفتح مجالًا واسعًا من التساؤلاتِ والاستفساراتِ التي يحاول الجميعُ البحث لها عن إجابات وطرح تفسيراتٍ لما يحدث.(٢)

وعند مراجعة وتقييم حصاد موجة التغيير العربية، لابدَّ من الوقوف على ملامح وخصوصيات تلك الموجة التي وُصِفت بأنها ربيعٌ عربيٌّ، وما إذا كان هناك تبايُن أو تشابُه بين حالاتها؛ لهدف التعرف على طبيعة ذلك المفهوم، وتحديد مدى، "ثوريته"؛ أيْ إذا كان يندرج بالفعل ضمْن نطاق "الثورات" نصرف عند تحديده إلى مجرد حركات احتجاجية جزئية؛ ما يساعد بدوره على تقديم ما وصلت إليه مظاهر وحالات ذلك الربيع من تقدُّم نحو الاكتمال إذا كانت ثورة، أو تطوُّر إنْ لم تكن كذلك.(٣)

وقد استهل الوطنُ العربيُّ عامَ (٢٠١١) بحركاتٍ شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذريٍّ في أوضاع عددٍ من الأقطار العربية، بدأت الشرارة الأولى من تونس، وتصاعدتْ بوتيرة سريعة إلى الحدِّ الذي مكَّنها من الإطاحة برأس النظام ونخبته في أيام قليلة(٤)، وكانت الرسالة واضحة أنَّ الحُكم البوليسيَّ والعنف المفرط غير قادريْن على التصدي لثورة شعبية؛ ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تمُوج أصلًا بإرهاصات الثورة، وهكذا تفجرت مظاهراتُ التغير واستطاعت في أسبوعين وأيام قليلة أنْ تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين، ثم انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا.(٥)

---

(١) حنان البيلي، مقدمات الثورة داخليًا: اقتصاديًا، جريدة الأهرام، ٢٠١١/٢/٥، العدد ٧٢٤.

(٢)أحمد طاهر، وأحمد السعودي، الثوارت الشعبية: الطريق الثالث للتغيير- التجربة المصرية نموذجًا، القاهرة: الربيع للمطبوعات التجارية، ٢٠١١، ص١٢.

(٣) سامح راشد، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شؤون عربية، عدد ١٤٨، ٢٠١١، ص١.

(٤)مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، إبريل ٢٠١١، ص ص٣٩-٤٠

(٥)أحمد يوسف أحمد، عثرات الربيع العربي -محاولة للفهم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٢، ص٤٣.

أمَّا عن دول الخليج العربيِّ، فهي تحاول الابتعادَ عمّا يجري في محيطها العربيِّ، وأنها غير مَعْنية برياحِ التغيير، وأنها حالة استثنائية في محيطها العربيِّ؛ فقد طرق الربيعُ العربيُّ أبوابَ الخليج، وإنْ كانت التداعيات جاءت بنِسب متفاوتة من بلد خليجيٍّ إلى آخر؛ فبعضُ بلدان الخليج سعيدة بالربيع العربيِّ، وبعضها الآخر خائف جدًّا، ويعود هذا التبايُن في رؤية الربيع العربيِّ إلى نقاط قوة تتسم بها بعضُ الدول، ونقاط ضعف تتسم بها دول أخرى.(١)

ونتناول بعضَ رياح التغيرات التي أحلت ببلدان الخليج، وسنوضحها فيما يلي:

أ- البحرين: هي أكبرُ نقاط الضعف في الخليج العربيِّ، وكانت أكبرَ الخاسرين من الربيع العربيِّ، حيث بدأت المطالبُ الشعبية الأولى محقة ومشروعة، ولا خلافَ عليها من قِبل الحكومة التي قبِلت الحوارَ مع المعارضة لتحقيق الاصلاحاتِ الدستورية، وفي بداية الربيع العربيِّ كانت البحرين قابَ قوسين أو أدنى من تحقيق مطلب التحول إلى ملكية دستورية عصرية، لكن المعارضة اندفعت كثيرًا وبعيدًا في مطالبها، وسرعان ما انحرفت المطالبُ الإصلاحية المشروعة إلى سلوكياتٍ ثورية، وانزلق المجتمع البحرينيُّ إلى اصطفافٍ وتخندُق طائفيٍّ غيرِ مسبوق يهدِّد وحدته الوطنية. (٢)

ب- عُمان: هي نقطة الضعف الثانية في الخليج العربيِّ، لكنها بعكس البحرين؛ أدارت المطالبَ الإصلاحية والاحتجاجاتِ إدارة سلمية. بدأت المسيراتُ الاحتجاجية في ١٧ يناير الثاني وانتهت في ١٣ مايو، حيث كانت استجابة السلطات سريعة وحكيمة، وتمكَّنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبيِّ عبْر مجموعة من القرارات؛ منها تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء، والوعد بحلِّ مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية لإعطاء صلاحياتٍ تشريعية ورقابية أكثر لمجلس الشورى.(٣)

ت- قطر: إذا كانت البحرين هي أكبرُ نقاط ضعف الحالة الخليجية، فإنَّ قطر هي أكبرُ نقاط قوتها، وإذا كانت البحرين أكثر الخاسرين، كانت قطر أكبر الرابحين من الربيع العربيِّ؛ فالحضور القطريُّ في الشأن العربيِّ ازداد، وأصبحت موجودة في كلِّ مكان. هذا البلد الصغير مساحة وسكانًا يتصرف كأنه عملاقٌ سياسيٌّ وإعلاميٌّ ودبلوماسيٌّ، وبرزت الدوحة كعاصمة سياسية للنظام العربيِّ، كما تمَّ توظيفُ ثروة البلاد لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية طموحة. وتأتي قناة الجزيرة لتجسِّد حقًّا عمق تأثير قطر في الربيع العربيِّ، حيث لا يمكن تخيُّل الربيع العربيِّ من دون قناة الجزيرة.(٤)

ث- الإمارات: هي نقطة قوة أخرى في الخليج العربيِّ، وتقع ضمن قائمة أكبر الرابحين، ولا سيما في شقِّه الاقتصاديِّ. والمطلبُ الإصلاحيُّ الوحيد أخذ شكلَ رسالةٍ مهذَّبة وموقَّعة من قِبل ١٣٣ شخصية

---

(١) أحمد سيد تاج الدين، ثورة ٢٥ يناير ثورة شعب، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٢، ص١٧.
(٢) وفاء لطفي، مرجع سابق، ص٩.
(٣) المرجع السابق، ص١٠.
(٤) أحمد يوسف، مرجع سابق، ص٤٥.

وطنية، توجهتْ إلى رئيس الدولة تناشدُه تطويرَ صلاحياتِ المجلس الوطنيِّ الاتحاديِّ الذي لا يملك سوى صلاحية استشارية متواضعة.[١]

- **الثورة الليبية:-**

أسوة بجيرانهم التونسيين والمصريين، انطلق الليبيون في مظاهرات حاشدة في ١٥ فبراير وتوجت بيوم غضب في ١٧ فبراير عام ٢٠١١م، وعُرفت بثورة ١٧فبراير للمطالبة بإسقاط النظام وعلى رأسه معمر القذافي الذي حَكم البلاد قرابة ٤٢ عامًا. وكانت سياساته التعسفية وتمسُّكه بالسلطة ونهب الثروات وسوء البنية التحتية للدولة النفطية ووتولى أولًاده زمام الأمر في البلاد وتجبُّر رجاله أهمَّ أسباب هذه الثورة.[٢]

وقد انطلقت شرارة المظاهراتِ في شرق ليبيا؛ فاستعمل النظامُ المرتزقةَ من الأفارقة الذين يُطلَق عليهم أصحاب القبعاتِ الصفراء، ورجالَ أمن لقمع المتظاهرين، واستخدموا الرصاصَ الحيَّ عوضًا عن الرصاص المطاطيِّ؛ فتحولت المظاهراتُ إلى ثورة حقيقة، حتى بلغت حصيلة الضحايا لحدِّ اليوم السابع من الثورة إلى ٢٠٠٠ قتيل، وقُطع الإنترنت ووسائل الاتصال فعُزل الشعب الليبيُّ عن العالم. فإذا أضفنا إلى ذلك التعتيم الإعلاميَّ الحكوميَّ وقلة المراسلين الأجانب لوجدنا ظلامًا إعلاميًّا. وكلُّ ما وصل من أخبار هو عبارة عن فيديوهات سُجلت خلسة يظهر فيها رجالُ الأمن وهم يقتلون المتظاهرين السلميين[٣]، وإبّان الثورة قامت كتائب النظام السابق في بنغازي بإطلاق النيران عشوائيًّا وقتلت المئات ؛ مما أدى إلى انحياز كتيبة الصاعقة التابعة للنظام السابق في بنغازي للثوار وقاموا بطرد جميع كتائب النظام السابق من بنغازي ومدن الشرق الليبيِّ، وفتح مخازن السلاح للمدنيين للدفاع عنها والانضمام إليهم.[٤]

وثورة ١٧ فبراير هي ثورة ليبية انطلقت شرارتُها الأولى يوم الثلاثاء (٢٠١١/٢/١٥)على شكل احتجاجاتٍ شعبية في مدينة بنغازي، ثم تُوِّجت يوم الخميس (٢٠١١/٢/١٧) بيوم غضب شمل معظمَ المدن الليبية، تهاوت أبوابُ وجدرانُ كتيبة الفضيل بوعمر "بنغازي" القابع من عشرات السنوات بجسد المهديِّ الطاهر؛ باستخدام أسطوانتيْ غاز جعل المهديّ زيو جسده شعلة للحرية[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص٤٦.
(٢) ويكيبديا http://ar.wikipedia.org، تاريخ الدخول ٢٠١٣/٢/٣.
(٣) أيمن السيسي، ثورة ١٧ فبراير والوجه السري للقذافي، القاهرة: الهيئة المصرية العامة، ٢٠١١، ص١٥.
(٤) إيهاب كمال، كيف سقط القذافي إرادة شعب، القاهرة: الكرنك للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٤٩.
(٥) محمود فرج البرقاوي، صفحات من كتاب المجد لشهداء ثورة الحرية، ط١، بنغازي، دار الكتب الوطنية،٢٠١٢،ص ٢٤.

وقد تأثرت هذه الثورة بالثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية، وقادها الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحاتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهراتٍ واحتجاجاتٍ سليمة، لكن مع تطوُّر الأحداث وقيام الكتائب التابعة للنظام السابق باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجويِّ لقمع المتظاهرين العُزَّل، تحولت إلى ثورة مسلحة (مقاومة مسلحة) لصدِّ هجماتِ الكتائب.[١]

ولم يتلقَّ القذافي أحداثَ الثورات العربية بالكثير من الترحاب؛ وكأنه يتوقع أنها ستحلُّ ضيفًا ثقيلًا على بابه، وقد أثار غضبَ الكثير من التونسيين والعرب حين انتقد الإطاحة بالرئيس التونسيِّ المخلوع زين العابدين بن عليّ، وقد أشار إلى أنَّ التونسيين تعجلوا بالإطاحة به، كما إنه هاتفَ الرئيسَ المصريَّ المخلوع حسني مبارك أثناء الثورة المصرية، وبعث له برسالة تضامُن في وجه الثورة، التي سرعان ما امتد لهيبُها إلى ليبيا أيامًا قليلة بعد رحيل مبارك.[٢]

ولطالما اعتبر القذافي نفسَه قائدَ ثورة ومؤيدًا للكثير من حركاتِ التحرر مثل: حركات الباسك في إسبانيا، والحزب الجمهوري الإيرلنديّ، والبوليساريو، الفصائل الفلسطينية، كما شكا كثيرٌ من الأنظمة العربية والأفريقية من دعمه وتمويله لحركاتِ تمرُّد ومحاولًات انقلاب فيها، لكنه مع ذلك قمَع بقوة الحديد والنار كلَّ المعارضين لنظامه، تمامًا مثل ما حدث في سجن بوسليم (١٩٩٦) حين قتل خلال ساعتين أكثر من (١٢٠٠) سجين رميًا بالرصاص![٣]

الثورة الليبية انطلقت بمظاهراتٍ سلمية مطالبة بالحرية والكرامة والنهضة والتنمية للوطن بكل مشتملاته، لم يكن مخططًا لها تخطيطًا عسكريًّا، ولم يتوقع أحدٌ أنْ تتحول لحرب طويلة بالمقاييس الحديثة للحرب، وخاصة خلال العشرين سنة الماضية، لم تستمر حرب بمعناها الواسع إلا أسابيع محدودة؛ ففى حرب الخليج الثانية وتُسمّى كذلك بعملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت ١٧ يناير إلى (٢٨ فبراير ١٩٩١م)، وحرب الخليج الثالثة ومن مسمياتها - حرب العراق واحتلال العراق أو حرب الخليج الثالثة – سنة (٢٠٠٣)، سقطت بغداد في أقل من ٢٧ يومًا فقط. بهذه المعطياتِ كانت الحرب الليبية منذ انطلاق ثورة السابع عشر من فبراير حربًا شاملة استخدمت فيها كل الوسائل الحربية من الناحية العسكرية والمدنية فقط وظف النظام السابق كلَّ القدراتِ والمقدراتِ المتوفرة لديه للظفر

---

(١)الحسيني الحسيني معدي، القذافي نيرون الشرق، القاهرة: دار الخلود للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٤٥.
(٢)محمد ثابت، القذافي وثورة أحفاد عمر المختار، القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٤٤.
(٣) المرجع السابق، ص٤٥.

بالنصر في حين لم يقدِّر الموقفِ الحقيقيِّ في ليبيا، ولم يحاولْ أنْ يعيش الواقع المعاش في مراحل ما قبل الثورة ومن خلالها.[١]

ثانيًا: العوامل المؤدية إلى ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١:

تصاعدت الاحتجاجاتُ ضد النظام السياسيِّ، وتحوّلت الاحتجاجاتُ السلمية في ليبيا منتصف فبراير ٢٠١١ إلى مواجهاتٍ دموية بين النظام والثوار، على عدة جبهاتٍ ما بين الشرق والغرب، كاشفةً الستارَ عن أسبابٍ أخرى كانت تحت الرماد دفعتِ الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة؛ أبرزُها الفسادُ في كافة المناحي، وعدم العدالة في توزيع الثرواتِ، وحالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط، وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنواتِ التواصل، فضلًا عن "القمع الأمنيِّ" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كلَّ من يختلفون مع النظام، إلى الحدِّ الذي دفع إلى وصْف النظام الليبيِّ بأنه نظامٌ قمعيٌّ بامتياز داخليًّا وإرهابيٌّ خارجيًّا؛ فكلُّ ما جرى بعد ذلك في ليبيا هو مفتاحُ ثورة شعبية شاملة على مستوى القهر والقمع لكلِّ فئات ومناطق الشعب الليبيِّ وطيلة (٤٠) سنة.[٢]

وقد وصَف عددٌ من القنواتِ الإخبارية الثوراتِ العربية بأنها ثورة الجياع، وأنَّ الدافع وراء اندلاع تلك الثوراتِ هو الفقرُ والبطالة وانتشار الفساد بصورة واضحة للعيان، قد يكون الوضع في ليبيا مختلفًا؛ كون ليبيا تتمتع بثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، غير أنَّ الواقع المعاش والذي فرضته سياسة النظام قلَبَ الموازين وبدَّل الأحوال؛ فتفشى الفقرُ وعمَّ الفسادُ وأصبح المواطن الليبيُّ مسلوبَ الحقِّ والإرادة، رهينًا بيد النظام، فالبطالة وعدم تمتُّع المواطن الليبيِّ بكافة حقوقه، وانتشار ظاهرة الفساد والوساطة والمحسوبية، ونهْب ثروات الوطن - جميعها - أسبابٌ أدت إلى تدنّي قيم المواطنة لدى الليبيين.[٣]

١. الأسباب الاجتماعية والاقتصادية:

من يطالع الوثائقَ السرية للخارجية الأمريكية المنشورة حول الفترة المبكرة التي أعقبت انقلابَ (سبتمبر ١٩٦٩)، يلاحَظ انها أطرت إطراءً غير محدود على التخطيط للانقلاب وطريقة تنفيذه باعتبار المخطط لها، ونفذها العقل الأمريكي المدبر وفريقه في ليبيا، لذلك يمكن القول بأنَّ دور الملازم معمر آنذاك وجماعته قد اقتصر على تنفيذ التعليماتِ الصادرة إليهم من هذا الفريق، وعلى مجرد التواجد في

---

(١) أحمد أبو زيد المسماري، الربيع الليبي من بداية البداية إلى مسك الختام،ط١، بنغازي، دار الكتب الوطنية،٢٠١٢،ص ١٠- ١١.

(٢) حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، الأردن: الدار العربية للعلوم والنشر، ٢٠١٢، ص١٣.

(٣) محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص٤٥.

ساحة الأحداث ليلة الانقلاب[1]، ولاشكَّ أنَّ الكثيرين من داخل ليبيا وخارجها يرون أنه منذ استيلاء معمر القذافي على السلطة بانقلاب عسكريٍّ ضد الملك إدريس عام (١٩٦٩)، فقدَتْ ليبيا فرصًا عديدة لنهضة شعبها وتقدُّمه؛ فالحكمُ الشخصيُّ الذي اعتمد على عائلة القذافي ودائرةٍ ضيقة من المقربين والأتباع، أدى إلى حرمان الجماهير العريضة من عوائد الثروة في بلادهم، بل واستخدام تلك الثروة في شراء الأنصار، وترويض المعارضة أو قمْعها، فرغم الثراء النسبيّ للشعب الليبيِّ مقارنة بشعوب عربية أخرى (تُقدَّر أرصدةُ النظام الليبيِّ بما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار من الفوائض المالية النفطية، علاوة على ٥٠ مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويًّا)، فإنه توجد حالاتُ تفاوُت كبير في توزيع الثروة؛ فبدلًا من التوزيع العادل لمليارات الدولاراتِ من العوائد النفطية على الشعب الليبيِّ، استأثرت بها دائرةٌ ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته. ويبدو أنَّ الوصف الدقيق لهذه العقود الأربعة التي هيمن عليها "النظام السابق" هو: تبديد أرصدة الثروة والقوة في المجتمع الليبيِّ. علاوة على ما بدَّده "القذافي" وأولَاده من ثروة المجتمع الليبيِّ على شراء الأسلحة، وتكديس ثرواتهم المالية في الغرب، مستفيدين في ذلك من الحصار الذي فُرض على ليبيا لعقود طويلة استطاع النظامُ خلالها تبريرَ إخفاقاته بذلك الحصار، وقد شهدت الفترة ذاتها تنامي شبكاتِ التهريب وغسيل الأموال التي تورَّط فيها بعضُ كبار موظفي الدولة.[2]

إنَّ الفسادَ وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جميعها أسبابٌ ساعدت على اندلاع الثورة، بالإضافة إلى انتشار الوساطة والمحسوبية بين بعض أفراد الأجهزة الأمنية، وضَعف تأمين سُبل العيش الكريم للأسر الفقيرة وتوفير احتياجاتهم الأساسية، كما يُعد تولّي أشخاص غير مؤهلين علميًّا ودينيًّا المناصبَ السيادية من بين الأسباب الرئيسة لقيام الثورة، ناهيكَ عن الصلاحية المفرِطة لأفراد الأمن بانتهاك خصوصية أيِّ مواطن في منطقته باعتقاله دون شرط، وكذلك قسوة رجال الأجهزة الأمنية في التعامل مع المواطن، والاعتماد على القبَلية في اختيار القياداتِ للمناصب العليا.[3]

وقد نشرت صحيفة الأخبار اللبنانية تفاصيلَ مهمة عن ثورة معمر القذافي، وتشير الصحيفة بالقول: "ليس مستغربًا أنْ يتصدَّر الزعيم الليبيُّ معمر القذافي الرؤساءَ العربَ، من خلال ثروة وصلت إلى ١٣٠ مليار دولار"، وسط كشف وثائق "ويكيليكس" عن احتلاله وأبنائه جميعَ القطاعات المنتجة في البلاد، كشفت وثائق دبلوماسية أميركية سرية- حصل عليها موقع "ويكيليكس" ونشرتها صحيفة "فايننشال تايمز" - حيث توضح البرقيات أنَّ عائلة الزعيم الليبيِّ معمر القذافي بنت مصالحَ تجارية واسعة في قطاعاتٍ مختلفة من النفط إلى الفنادق، خلال فترة حكمه التي تمتد زهاء (٤٢) عامًا، ونقلًا

---

(١) محمد يوسف المقريف، انقلاب بقيادة مخبر، الطبعة ١، مركز الدراسات الليبية، أكسفورد – بريطانيا، بيروت - لبنان:، الفرات للنشر والتوزيع،٢٠٠٩، ص ٣٦٩ -٣٧٧.

(٢) المؤتمر التاريخي الثالث عشر، ثورة السابع عشر من فبراير، ٢٨-٣٠ يوليو ٢٠١٢، ص٣٥.

(٣) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص٤٦.

عن برقية دبلوماسية أميركية مسربة، يعود تاريخها إلى أيار عام (٢٠٠٦)، وحملت عنوان "شركة القذافي المحدودة" وقد كشفت أن ابنة الزعيم الليبيِّ عائشةَ معمر القذافي لها ارتباطاتٌ وثيقة بقطاعيْ الطاقة والبناء، إلى جانب مصالح مالية في عيادة سانت جيمس الخاصة في طرابلس، فيما تولّى محمد ابنه الأكبر على لجنة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تمنحه نفوذًا كبيرًا في مجال خدمات الهاتف والإنترنت، وذكرت البرقية أنَّ سيف الإسلام، الابن الثاني للقذافي، يتمتع بمداخل إلى الخدمات النفطية عبر شركته مجموعة واحد – تسعة، المسماة تيمنًا بما يسمى ثورة الفاتح من أيلول.(١)

فمُجمل ما بدَّده النظام السابق، وأنفقه على شهواته وملذاته منذ اعتلائه السلطة عام (١٩٦٩م) إلى تاريخه يبلغ (٢٠ مليار دولار)؛ فالنظام السابق قد زج بالشباب الليبيِّ في الحروب الخاسرة دونما فائدة في تشاد وأوغندا ولبنان وغيرها.(٢)

وقد تشبَّث الرئيس الليبيُّ بالسلطة ورفض المطالبة بتنحيته؛ فالعقيد معمر القذافي هو أقدم حاكم عربيٍّ. وقد أتى إلى السلطة إثر انقلابٍ عسكريٍّ جرى في الأول من (سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩م)، وقد نادت ثورة ١٧فبراير إلى التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل أعمال القمع والتعذيب من قِبل الأجهزة الأمنية والمسؤولين في الدولة، وترويع المواطنين إلى حدٍّ يصل حتى ارتكاب المجازر ضد المعارضين، كذلك المطالبة بإجراء إصلاحات اقتصادية، مع أنَّ ليبيا تجني سنويًّا عشرات مليارات الدولارات من تصدير النفط (إنتاج ليبيا النفطي الذي يبلغ ١,٦ مليون برميل يوميًّا)؛ الأمر الذي جعل احتياطيها الإستراتيجيَّ من النقد الأجنبيِّ يتجاوز ١٠٠ مليار دولار، إلا أنَّ كثيرًا من الليبيين يشتكون من تردّي أحوالهم المعيشية. وتقول تقديراتٌ: إنَّ معدل البطالة ربما يصل إلى (١٥%)، في حين أن الفقر بلغ مستوى مرتفعًا. (٣)

ونجد أنَّ الفساد الاقتصاديَّ كان سائدًا في المجتمع الليبيِّ؛ فهناك من تقرَّبَ للقذافي عن طريق تقديم الهدايا المتنوعة لأفراد أسرته في سبيل حصوله على مقاعد مع شركة من الشركات، أو لكي يفوز بعطاء من العطاءات التي تضاعفت قيم تعاقداتُها على حساب حاجاتِ وإمكاناتِ الليبيين المحدودة.(٤)

ووفقًا لما أورده الدكتور محمد يوسف المقريف - رئيس ديوان المحاسبة الأسبق، وسفير ليبيا في الهند - في مقالته عن مأساة ليبيا ومسئولية القذافي في عام ٢٠٠٢، فقد أنفق النظام الليبيُّ بعد الثورة ما لا يقل عن (٤٠%) من عائدات ليبيا النفطية على شراء السلاح وتكديسه على الإنفاق العسكريِّ؛ فالنظام

---

(١) إيهاب كمال، أبناء الطاغي بين ميراث الغضب وسنوات التيه، القاهرة، الكرنك للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٢٥٨.
(٢) الحسيني الحسيني معدي، مرجع سابق، ٢٠١١، ص١٤٦.
(٣) عقيل حسين عقيل، أسرار وحقائق من زمن القذافي، القاهرة: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص١٥.
(٤) الحسيني الحسيني، مرجع سابق، ص١٥٠.

أنفقَ منذ قيام الانقلاب وحتى ذلك التاريخ ما نسبته (٢٢%) من عائدات ليبيا النفطية، أيْ نحو(٤٤ مليار دولار) على تمويل ودعم ومساندة حركة الثورة العالمية وحركات التحرر، مضيفًا أنَّ القذافي لم يكن سعيدًا بإنفاق هذا المبلغ على حركات التحرر، حيث يجده أقلَّ من اللازم؛ فقد ساعد النظام السابق في تمويل ورعاية عملية أرهابية وحركاتٍ تمرد في أكثر من (٤٠) دولة عربية وإفريقية وآسيوية وأوروبية، ونحو (١٢٧) عملية، وهو ما أسفرَ عن قيام قرابة (٥٠) دولة عربية وأفريقية وآسيوية وأوروبية وأمريكية بقطع أو تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السابق. وفي (١٦ أغسطس ٢٠٠٩) نقلت شبكة "بي بي سي" عن جريدة التيليجراف مقالًا للكاتب ديفيد بلير قال فيه: "إنَّ القذافي عمل خلال السبعينيات والثمانينيات كمموِّل لعدد من الجماعاتِ الإرهابية بما في ذلك الجيش الجمهوريِّ الإيرلنديِّ، وإنَّ العديد من القادة الملطَّخة أيديهم بالدماء تمتَّعوا بدعم القذافي بما في ذلك عيدي أمين في أوغندا، وشارلس تايلور في ليبيريا".[١]

ومن أبرز أسباب اشتعال الثورة الليبية: الظلمُ والفساد والفقر والبنية التحتية المتهالكة، وغالبية الأراضي الليبية صحراء مهجورة غير مستغلة باستثناء المدن الساحلية، بالإضافة إلى القتل والتعذيب والمفقودين داخل السجون وانعدام الحرية، كما تمَّ الإعلان رسميًّا أنَّ نظام النظام السابق سوف يدفع ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار كتعويض لأسر ضحايا طائرة لوكوبي المدنية التي أسقطتها المخابرات، والموافقة على دفع ثلاثة مليارات لأهالى الضحايا هو بمثابة اعترافٍ من النظام السابق بأنه يقف وراء جريمة إسقاط الطائرة المدنية، وأنَّ النظام السابق في حقيقة الأمر أقام نظامَ حُكمه على القتل والتفجير والإعدام [٢].

وبعد قيام الثورة أصدر المجلس الوطنيُّ الانتقاليُّ الليبيُّ قائمةً تضم (٣٣٠) من الشخصياتِ التابعة للنظام الليبيِّ السابق ممن ينطبق عليهم القانونُ الليبيُّ رقم (٣٦) بشأن منع التصرف في إدارة أموال وممتلكاتِ بعض الشخصياتِ التابعة للنظام الليبيِّ السابق، وجاء على رأس القائمة معمرُ القذافي وأبناؤه والشخصياتُ المقربة منه، وينصُّ القانون على منع التصرف في هذه الأموال والممتلكاتِ، وأنْ تظلَّ تحت سيطرة أجهزة الدولة والقضاء وتحت إدارة حارس عام. وبدأ مصرف ليبيا المركزيُّ في اتخاذ عدد من الخطواتِ والإجراءاتِ الصارمة التي تمنع التصرف في أرصدة حساباتِ تلك الأسماء والشخصياتِ والودائع والأموال السائلة التابعة للأشخاص المشمولين بأحكام هذا القانون. وقد زارت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة ليبيا في الفترة ما بين (٢١ و٢٥ مايو٢٠١٢)؛ للتحقيق في صحة

---

(١)عصام عبدالفتاح، كتائب القذافي، القاهرة: دار الحياة للنشر والتوزيع،٢٠١٢، ص٢٨٢- ٢٨٣.
(٢) ياسر شلقم، فضائح وانحرافات آل القذافي، القاهرة: مكتبة الرائد، ٢٠١٢، ص٢٠٩.

المعلوماتِ حول استخدام مرتزقة أجانب خلال الأزمة الليبية، ولتقييم الإجراءات التي تنتهجها الحكومة الحالية في هذا الشأن [١].

ويمكن القول إنَّ الانفتاح على الغرب وتدفُّق الاستثماراتِ والشركاتِ الأجنبية منذ عام (٢٠٠٣م) للمشاركة في مشروعاتِ البنية التحتية الطموحة للنظام، والتي قُدرت تكلفتها ببلايين الدولارات (١٥٠ بليون دولار) لم يحمل الكثيرَ من التغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زادَ من تفاقُم الوضع ما تزامنَ مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعاتٍ لبيع الممتلكاتِ العامة للقطاع الخاصِّ؛ الذي حمَل معه مخاوفَ كثيرة للطبقاتِ العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارُع وتيرة الانفتاح وتفشّي الغلاء على الرغم من محاولاتِ النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلّا أنَّ ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حالَ دون نجاح تلك الزياداتِ، أو الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، في الحدِّ من آثار السياساتِ الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعاتٍ عريضة من المجتمع، وهو ما دفع الليبيين للخروج في عملياتٍ احتجاجية تفاوتتْ قوة وضعفًا عبْر الزمن وصولًا إلى الصِّدام المفتوح مع النظام وأنصاره في منتصف (فبراير ٢٠١١م)، بفعل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثرواتِ، وبأنَّ خيراتِ بلادهم يتم نهبها دون أنْ يحصلوا منها إلّا على الفتات. تلك الاحتجاجات، إضافة إلى تعارُض برامج الإصلاح التي قادها رئيس الوزراء شكري غانم (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مدعومة من سيف القذافي، مع مصالح بعض قيادات الحرس القديم من اللجان الثورية، ورجال الأعمال الذين تضررت مصالحهم بفك الحصار عن ليبيا والانفتاح على الغرب.[٢]

٢. الأسباب السياسية:-

من الناحية التاريخية، كان هناك تنافسٌ ضمنيٌّ بين ولاياتِ شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، واقتصارًا على حقبة حكم العقيد القذافي، ويمكن القول إنه وإنْ كانت الولاياتُ الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها "القذافي" عام (١٩٦٩) في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإنَّ تحوُّل تلك المدن إلى معقل للمعارضة، ومصدر للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، قاد إلى مواجهاتٍ عنيفة بين الطرفيْن وموجة من هجرة الكفاءاتِ والمهنيين إلى الخارج قدَّرها البعضُ في الثمانينيات بنحو ثلاثين ألف مهاجر اتجه معظمهم إلى أوروبا، وهو ما رسَّخ حالة القطيعة بين "القذافي"

---

(١) فاتح يونس الخشمي، ليبيا تمنع أعوان القذافي من التصرف في أموالهم، جريدة قورينا الجديدة، العدد ٦٨٩، الثلاثاء، ٢٢ مايو ٢٠١٢.

(٢) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص٩٥.

ونظامه وبين تلك المدن، في ظلِّ فجوة عدم الثقة بين الطرفين، ومحدثًا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الاحتجاج والتمرد؛ فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء وهكذا.[١]

فانقلاب الأول من سبتمبر الذي أطاح بالنظام الشرعيِّ الدستوريِّ في ليبيا منذ أربعين سنة هو الأعجبُ والأغربُ من بين الانقلابات العسكرية؛ من حيث تهافُت الأسباب المُدَّعاة لتبرير وقوعِه، ومن حيث تدنّي رُتب العسكريين القائمين به والمتصدرين لقيادته. ولقد أثيرت التساؤلاتُ وعلاماتُ الاستفهام حول هذا الانقلاب الأعجوبة منذ الأيام الأولى لوقوعه، ولاتزال الحقيقة الكاملة لهذا الانقلاب محجوبة ومغيَّبة؛ فغالبية المشاركين في الانقلاب من مدنيين وعسكريين الذين عاصروا مرحلة ماقبل الانقلاب والسنوات التي تلت وقوعه حاولوا من بعد التمرد عليه هم مابين قتيل ورهين الإقامة الجبرية وممنوع من الكلام، إمّا غيَّبَهم الموتُ أو أسكتهم السجنُ والاعتقال، أو أخرسهم الخوفُ والإرهابُ.[٢]

وعلى الصعيد السياسيِّ، يمكن القولُ إنه عبْر عقود حكم القذافي تآكلت أسُس شرعية النظام الليبيِّ، والتي تمثلت في أربع ركائز أساسية؛ أولها: الثورية القومية، وثانيها: المساواة والعدالة الاجتماعية، والركيزة الثالثة: شرعية الكرامة والهوية الوطنية، وأخيرًا القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية.[٣]

فمن المعلوم أنَّ أحد الركائز الأساسية للنظام الليبيِّ والتي أكد عليها مرارًا العقيد القذافيُّ، هي أنه يمثل امتدادًا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمينُ الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو أمرٌ كانت له انعكاساتُه على التوجهاتِ الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامراتِ على الساحتيْن الإقليمية العربية والأفريقية، وعلى الساحة الدولية، قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيراتِ ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث (١١ سبتمبر ٢٠٠١م) والتي قادت من بين ما قادت إلى تخلّي ليبيا عمّا لديها من أسلحة أو مشروعاتِ أسلحة دمار شامل، وقبولها دفع تعويضاتٍ باهظة لضحايا حادثتيْ "لوكيربي"، والطائرة الفرنسية.[٤]

فتقلباتُ السياسة الخارجية الليبية بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية ثنائية حينًا، ومشروعات اتحادية جماعية حينًا آخر. كما إنَّ مغامراتِ النظام في دعْم ومساندة العديدِ من منظَّمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة، رسخت شعورًا بالمرارة

---

(١) محمد عيسى داوود، الإعصار الليلي- القذافي رجل النبوءة والسياسة، القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير للنشر، ٢٠١٢، ص٧٥.

(٢)محمد يوسف المقريف، انقلاب بقيادة مخبر، مرجع سابق، ص٥-٦.

(٣) محمد يوسف المقريف، مأساة ليبيا ومسؤولية القذافي وليبيا، مركز الدراسات الليبية، ٢٠١٢، ص٣٥.

(٤) نصر الدين بشير العربي، والهادي مبروك، دراسة للجانب التاريخي في فكر معمر القذافي، ليبيا، الدار الأكاديمية للدراسات العليا، ٢٠٠٥، ص٦٩.

لدى قطاعاتٍ كبيرة من المواطنين الليبيين؛ بسبب تبديد ثرواتِ بلادهم في تلك المغامراتِ والسياساتِ والتعويضاتِ، في حين يعاني الكثيرون منهم من الفقر والحرمان النسبيّ في مجالاتِ التعليم والصحة والمرافق العامة والبنية التحتية، على الرغم من ثراء بلدهم.(١)

وعليه، فإنه مثلما كانت حركة ضباط (يوليو ١٩٥٢م) ملهمة لانقلاب (١٩٦٩م) في ليبيا، كانت ثورة (٢٥ يناير ٢٠١١)، في مصر ملهمة لشباب ١٧ فبراير في ليبيا، بالثورة والتمرد على النظام الليبيِّ. وعليه فليس غريبًا أنْ تنطلق الشرارة الأولى للانتفاضة الليبية من مدينة بنغازي، التي تأثرت على مرِّ العصور بما يجري في مصر، وكانت الأقربَ لها، وأبناؤها هم الأكثر قومية وتأثرًا بالثقافة والسياسة المصريتيْن.(٢)

وعلى الصعيد الداخليِّ، يمكن القول إنَّ " العقيد القذافي" استطاع طويلًا الحفاظ على سلطته ونظامه، والتبشير بمجموعة الأفكار شديدة العمومية التي ضمَّنها كتابه "الكتاب الأخضر"، وما عُرف بالنظرية العالمية الثالثة، والتي استمدها من الأيديولوجيات المختلفة (العربية، والإسلامية، والاشتراكية)، ومن مقولات الكتاب الأخضر مثل: "شركاء لا أجَراء"، "البيت لساكنه"، والتي استطاع تأطيرَها في مجموعة من المؤسساتِ ممثلة في المؤتمراتِ واللجان الشعبية، أضفت قدرًا من الشرعية المؤسسية وقدرة على الضبط والسيطرة، علاوة على استخدام النظام قدراته الاقتصادية التي توافرت له من عوائد النفط في نشْر أفكاره وأيديولوجيته إلى مدى أبعد بكثير من قيمتها ومضمونها. وممارسة القمع الشديد ضد كافة صور ورموز المعارضة داخل وخارج البلاد، والذي بلغ قمته في التسعينيات من القرن العشرين، مستغلًّا في ذلك الحظرَ المفروض على التعامل مع النظام الليبيِّ، والذي حالَ دون تكشف تلك الممارساتِ.(٣)

وقد سَنَّ النظام الليبيُّ بقيادة معمر القذافي منذ وصوله إلى السلطة المئاتِ من القوانين في مختلف المجالاتِ، ومنها ما له علاقة مباشرة بالحرياتِ العامة وممارسة النشاط السياسيِّ والثقافيِّ والاقتصاديِّ غالبيتها كانت تعكس حرصَه على تحصين نفسِه بسدِّ الثغراتِ وصَدِّ الأبواب أمام أيِّ رأي أو تيار آخر منافسٍ لسلطته؛ وبالتالي إيجاد المبرراتِ القانونية الجاهزة لقمعه واقصائه، فإلى جانب أنَّ هذه القوانين لم تصدُر عن السلطة التشريعية المنوط بها ذلك، وإنما صدر من سلطة تنفيذية ممثلة في مجلس قيادة الثورة، فقد استُخدمت هذه القوانين كسيف مسلّط على رقابِ الليبيين لحرمانهم من حقوق أساسية

---

(١) ناصر جابر، القذافي وأفريقيا، القاهرة: دار النخلة، ٢٠٠٠، ص٧٣.
(٢) أبو القاسم عبد الله عبد العاطى، أحداث ثورة ١٧ فبراير محرقة مصراته، ليبيا، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، ٢٠١٢،ص٨٩.
(٣) محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص٤٧.

مشروعة. ولعلَّ إلغاء دستور (١٩٥١) الذي أسَّس وجسَّد الشرعية الدستورية التي قامت عليها الدولة كان أُولى خطوات القذافي لتشديد قبضته على الدولة؛ حيث انهالت القوانينُ الداعمة لذلك، والتي تسير في ذات الاتجاه المعاكس لاتجاه الديمقراطية والحرية. ومن هذه القوانين[١]:-

- القانون رقم (٤٥ لسنة ١٩٧٢)، والذي يُحرِّم الإضراباتِ والاعتصاماتِ والمظاهراتِ.
- قانون رقم (٧١ لسنة ١٩٧٢)، بشأن تجريم الحزبية والذي اعتَبرت إحدى موادِّه ممارسة الحياة الحزبية خيانةً في حقِّ الوطن، والتي أطلق عليها مقولة "من تحزَّب خانَ" ورتبت المواد الثالثة والرابعة منه عقوباتِ الإعدام، والسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات لكلِّ من دعا إلى إقامة أيِّ تجمُّع أو تنظيم أو تشكيل محظور.
- قانون حماية الثورة في (١١ ديسمبر ١٩٦٩)، والذي نصَّت المادة الأولى منه على أنه يعاقَب بالإعدام كلُّ من رفع السلاح في وجه النظام الجمهوريِّ لثورة الفاتح، أو اشترك في عصابة مسلَّحة لهذا الغرض.
- وثيقة الشرعية الثورية في (٩ مارس ١٩٩٠)، والتي جاءت إمعانًا في كبْت الحرياتِ، وإهدار حقوق الإنسان، وأعطت لقائد النظام حصانة من أيِّ مُساءلة قانونية.
- قانون رقم (٧٥) لسنة(١٩٧٣)، بشأن تأميم الصحف والدورياتِ الخاصة المستقلة أو الأهلية.
- قانون رقم (١٠) لسنة (١٩٩٣م) بشأن التطهير، والتي تعني تقطيع أطراف المخالفين له.
- قانون رقم (٥٢) لسنة (١٩٧٤م) في شأن إقامة حدِّ القذف، والذي يعني جَلدَ المتهم بالقذف والتشهير عدد ثمانين جلدة.

ونتيجة لذلك؛ قد تجسَّدت وحدة الرؤية الوطنية بين الأجيال في إلتفاف الثوار حول علم الاستقلال الوطنيِّ، ورفضهم لقوانين النظام السابق، ولقد كان حريًّا بنا بعد التحرير العودة إلى دستور الاستقلال مع إجراء بعض التعديلاتِ المطلوبة، وإلغاء كافة تشريعاتِ النظام السابق.[٢]

وتوجد نظراتٌ إلى المستقبل السياسيِّ في ليبيا؛ حيث يجب أنْ يكون النظام السياسيُّ أنسب وأكثر ملاءمة للواقع الجغرافيِّ والتاريخيِّ في ليبيا هو النظام الجمهوريُّ، بشرط أنْ يُبنى على أسُس دستورية، وأنْ يشارك الشعب في ذلك البناء طبقًا لإرادته الحرة، فالدستورُ تضعه جمعية عمومية وطنية منتخبة من الشعب بالاقتراع السريِّ، ويُشترط في أعضائها الكفاءة والوطنية والسيرة الحميدة، كما إنَّ رئيسَ الدولة يجب أنْ ينتخبه الشعبُ بالاقتراع السريِّ العام، بالإضافة إلى مجلس الأمة وهو أعلى سلطة تشريعية يتم

---

(١) عصام عبد الفتاح، مرجع سابق،ص ص٢٧٨- ٢٣٠.
(٢) فتحى رجب العكاري، التيار الوطني في ليبيا وتحقيق أهداف الثورة، ليبيا: جريدة المنارة، ٢١ مارس ٢٠١٣.

انتخابه على أساس تقسم البلاد إلى عدة محافظاتٍ أو بلدياتٍ، وفي كلِّ بلدية أو محافظة ينتخب المواطنون مجلسًا محليًّا لمدة معينة وتكون سلطته رقابية، كما يجب أنْ يقوم المجلس البلديُّ أو مجلس المحافظة بانتخاب عدد معين لتمثيل سكان المنطقة في مجلس الأمة بحيث يختار صفوة أعضائه علمًا وخبرة ومكانة، وأنْ يكون هناك مجلسٌ دستوريٌّ أعلى من المصلحة الوطنية والسياسية والتشريعية، ويحدِّد الدستور كيفية تمثيل النقاباتِ المهنية، وتنظيم النقاباتِ بقانون.[١]

ونادت الثورة بالمطالبة بإجراء إصلاحاتٍ سياسية واسعة، مثل صياغة دستور جديد للبلاد تضمن المشاركة الفعلية للشعب، ووضع حدٍّ لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير[٢]،ومن الانتهاكات التي طالت الدولة الليبية مايلى:

- تعسُّف وظلم النظام الحاكم وانتهاك حقوق الإنسان:

يوجد العديدُ من أنواع التعسف والظلم البائد الذي مارسه النظام السابق على المجتمع الليبيِّ، وسنعرض أنواعًا متعددة من هذا الظلم والتعسف من خلال الآتي:-

أ- مجزرة سجن أبوسليم:

سجن بو سليم يقع في العاصمة الليبية طرابلس، وكان يضم أكثر من (١٢٠٠) سجينًا سياسيًّا وجماعات اسلامية سُجِنوا دونَ محاكمة، هؤلاء السجناء كان جُرمهم أنهم اعترضوا على أوضاعهم السيئة داخل السجن والمعاملة التي لاتمِتُّ للآدمية بصلة، حيث كان السجناء يعانون من ضيق المكان وقلة الطعام وعدم وجود رعاية صحية، وعدم السماح لذويهم بزيارتهم، بالإضافة إلى تعرُّضهم الدائم للتعذيب البدنيِّ والنفسيِّ، وقام السجناء بمحاولة يائسة منهم في السجن لجذب الانتباه إليهم من خلال تجمهُرهم وضربِهم بعضَ الحراس، وعصيانهم الأوامر.[٣]

وقد تمتْ هذه المجزرةُ في (٢٩ يونيو١٩٩٦)؛ حيث قامت قواتٌ خاصة بمداهمة سجن أبو سليم، وفتحت النيرانَ على سجناء عُزَّل موقوفين ، وقتلت لأكثر من (١٢٠٠) سجين [٤]، واستخدمت في هذه المجزرة رمانات (قنابل يدوية) وبنادق الكلاشنوكوف ورشاشات والغدارات[٥]، وظلت تلك القضية أمرًا ممنوعًا الحديث عنه في ليبيا حتى عام (٢٠٠٩) عندما أعلن سيف الإسلام نجل القذافي أنَّ مسؤولي الشرطة وسجن بوسليم سيقدَّمون للمحاكمة بسبب تلك الحادثة. ومنذ ذلك التاريخ ينظم أهالي الضحايا في

---

(١) مصطفى أحمد بن حليم، ليبيا - إبعاث أمة وسقوط دولة،القاهرة: منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص٤٥٥.
(٢) الحسيني الحسيني معدي، مصدر سابق، ص١٥٠.
(٣) إيهاب كمال، صناعة الطغاة ثورية البدايات والنهايات المؤلمة، القاهرة: الكرنك للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١٦٣.
(٤) محمد ثابت، مرجع سابق، ص٤٦.
(٥) إيهاب كمال، أبناء الطاغي بين ميراث، مرجع سابق، ٢٠١٢، ص١٥٧.

بنغازي وقفاتٍ ومظاهراتٍ أسبوعية كلَّ يوم سبت للمطالبة بتحقيق عادلٍ ومستقلٍّ في القضية وتحقيق مطالبهم، حيث كانوا في مرات عديدة يتعرضون للضرب والمنع. وقد تولى فتحي تربل الدفاعَ عن هذه القضية، ونتج عن ذلك اعتقال المحامي فتحي تربل (٣٩ عامًا) الذي كان يتولى الدفاعَ في قضية مجزرة سجن أبوسليم قبل أيام من اندلاع الثورة؛ فكان القبضُ عليه بمثابة شرارة الاحتجاجاتِ التي اندلعتْ، ثم أُطلق سراحُه في أول يوم من اندلاع الاحتجاجات (٢٠١١/٢/١٥)، وأصبح عضوًا بمجلس الثورة في بنغازي.[١]

ب- واقع النظام السابق :

إنَّ الديمقراطية من الناحية الواقعية في نظر النظام السابق هي أنَّ الأقوياء دائمًا يحكمون؛ أيْ إنَّ الطرف الأقوى في المجتمع هو الذي يحكُم، وقد نجح نظام العقيد القذافي خلال (٤٠) عامًا نجاحًا باهرًا في إسكات أيِّ صوتٍ قد يتجرأ ليس على انتقاده أو انتقاد سياسته فقط، بل وإسكات أيِّ مُنادٍ أو مطالبٍ بدولة مؤسساتٍ حقيقية، وقد نهجَ في سياسة الإسكات التي يتبعها كلَّ الدروب والأشكال، بداية من الملاحقة القانونية، وحتى السجن والتعذيب، وصولًا إلى الاغتيالاتِ والتصفية الجسدية، ساعده في ذلك العائد النفطيُّ الضخم لليبيا،وأصبح أبناء العقيد القذافى يسيطرون على مقاليد الحكم في ليبيا وثروتها بشكل يضاهي تصرُّف أبناء الإقطاعيين في أوروبا في العصور الوسطى. وعلى الرغم من وجود مؤسساتٍ حديثة من حيث الشكل، مثل المؤسسات البحثية والوزارات التي سميت "أمانات" وتصديق ليبيا على أغلب الاتفاقياتِ الدولية لحقوق الإنسان، إلّا أنَّ حقيقة الأمر جعلت أنه ما من قانون يطبَّق في ليبيا سوى رغباتِ النظام السابق، وما من دستور يلزم سوى الكتاب الأخضر.[٢]

أسَّس نظامُ القذافى الكتائبَ، ووضع ضباطًا من القذافة وأنشأ وحداتٍ عسكرية وأمسك تمامًا بالحرس والردع والأمن على مدى ثماني سنوات، وبنى قوى يسيطر عليها أقاربُه ومعهم بعض الضباط، ووضع على رأس هذه الوحداتِ أسماءً من الضباط الأحرار لكن من دون صلاحياتٍ أو فاعلية [٣]؛ فعلى الرغم من أنَّ النظام السابقَ قد تبنى حملة دولية عن طريق مؤسسة القذافى لمناهضة التعذيب، ورغم المحأولًاتِ التي يبذلها النظامُ السابق لتحسين صورته أمام العالم ليبدو كنظام راعٍ لحقوق الإنسان إلا أنَّ سجونَ النظام السابق لايزال يمارَس فيها التعذيب النفسيُّ والجسديُّ في العديد من السجون. إنَّ معظم السجناء في سجون النظام السابق تعرضوا للتعذيب بوسائل محرَّمة دوليًّا، وحسب شهاداتِ العديد من

---

(١) محمد ثابت، مرجع سابق، ص٤٦.
(٢) علي الصراف، الهزيمة والأمل مشروع التحرر وقاع الثورة في ليبيا، دون دار نشر، ٢٠١١، ص١٣٥.
(٣)غسان شربل، فى خيمة القذافي- رفاق العقيد يكشفون خبايا عهده، ط١، بيروت، الرياض: الريس للكتب والنشر، ٢٠١٣، ص٨٥.

السجناء؛ فالتعذيبُ يبدأ منذ لحظة اعتقال السجين، وقبل وصوله إلى مركز التحقيق، حيث يتعرض السجينُ للضرب بمجرد وصوله إلي مراكز الأمن، وتُستخدَم مع السجين العشراتُ من أساليب التعذيب المحرَّمة الجسدية والنفسية؛ حيث إنَّ معظم المعتقلين الذين تعتقلهم سلطاتُ الأمن في ليبيا تعرضوا للتعذيب في أقبية التحقيق التابعة لأجهزة الأمن الليبية، ومراكز الاعتقال المختلفة، منها: مركز الأمن الداخليِّ، الكتائب الأمنية المنتشرة في ليبيا خصوصًا الكتيبة الأمنية ببنغازي، مكاتب الاستخبارات، بعض أقسام كتائب الحرس الثوريِّ، سجن أبوسليم الرئيس، عين زارة، سجن أجديدة، إدارة الأمن الداخليِّ بمنطقة بن عاشور مكتب جهاز الأمن الداخليِّ التحدي والنصر[١]. أمّا مِن ضحايا النظام السابق؛ فمنها حركة مسجد القصر شهداء السنة؛ حيث تصدّى الشيخ وتلاميذه لهذه الهجمة، وضحوا بأرواحهم. وكذلك معسكر السابع من إبريل قرب جامعة بنغازي يعتبر معقلًا للعسكريين والمدنيين؛ إذ عُلِّق الطلبة الليبيون على أعواد المشانق في الجامعاتِ، وقد نصبت اللجانُ الثورية المشانقَ في الميادين وفى المدينة الرياضية وغيرها من الأماكن التي يستعملونها للإعدام سواء بالشنق أو الرصاص[٢]، وخطف خصومه السياسيين ومن بينهم اختفاء موسى الصدر "قائد شعبيٌّ لبنانيٌّ كبير"، وعن صلة ذلك بالعقيد القذافي فقد اختفى الصدرُ ومَن كان معه في ليبيا أثناء زيارته لها، والصدر لا يعلم هل هو في ليبيا أم لا؛ لأنَّ آخرَ مقر زاره هو ليبيا؛ فلهذا اتُّهمت ليبيا بذلك الاختطاف [٣]. كذلك قيام عناصر تابعة للأمن الخارجيِّ بأعمال تمثَّلت في تفجير الملهى الليليِّ بمدينة برلين الألمانية، وتفجيرها طائرة البانام فوق قرية لوكربى وتفجير الطائرة الفرنسية فوق صحراء النيجر، والتى راح ضحيتها المئاتُ من الأبرياء، وكلفت خزينة الليبية مليارات الدولاراتِ تعويضًا لأهالى ضحايا تلك الأعمال الإرهابية، وهناك قضية أخرى أخذت حيزًا إعلاميًّا كبيرًا داخل وخارج ليبيا، ألا وهي قضية حقن أربعمائة وخمسين طفلًا بفيروس الإيدز بمدينة بنغازي المتهم فيها الفريقُ الطبيُّ البلغاريُّ والطبيب الفلسطينيُّ، والتى صدرَ فيها حكمٌ بالإعدام في حقِّ هذا الفريق الطبيِّ، إلّا أنَّ القضية تمَّ تسييسها؛ مما أدى إلى إطلاق سراح المتهمين[٤]. وقام النظام السابق باغتيال المئاتِ من المعارضين الليبيين في أوروبا والدول العربية وأمريكا، وكان يحكم ليبيا مع أولًاده وبناته حُكمًا مطلقًا في غياب أيِّ تمثيل شعبيٍّ أو برلمانيٍّ من أيِّ نوع في ليبيا. واعتمد النظام السابق لتأكيد استمرارية سيطرته المطلقة على زمام الأمور في ليبيا، ولتنفيذ مخططاته في الداخل والخارج على زُمرة من أشخاص موزَّعين على عدد من الأجهزة الرسمية والسرية، وهذه الأجهزة وإنْ كانت تبدو

---

(١)إيهاب كمال، أبناء الطاغي بين ميراث الغضب وسنوات التيه، مرجع سابق، ص ١٦٢-١٦٣.
(٢)إيهاب كمال، كتائب القذافي، مرجع سابق، ص ٣٠٠-٣٣٤.
(٣)عصام عبد الفتاح، أشهر الثوار والثورات فى تاريخ أفريقيا والعالم، القاهرة، كنوز للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٨.
(٤)عصام عبد الفتاح، كتائب القذافى: شهادات الضحايا واعترافات الظالمين، مرجع سابق، ص ٢٩٦-٢٩٧

متعددة الأهداف ومتداخلة المهام، إلا أنها في الحقيقة تكمل بعضها بعضًا، وتعمل ضمن إستراتيجية واحدة، وهي إطالة عمر النظام السابق واستمراره على رأس السلطة.[١]

ثالثًا: أهداف ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١:

لكلِّ ثورة غاياتٌ وأهدافٌ في الغالب ما تكون نبيلة. وقد يصبح صناع الثورة- أيّ ثورة- في حلم، وقد يتحقق حلمهم إذا ما صدقت الثورة، أيْ ثورة في حلم، وقد يتحقق حلمهم إذا ما صدقت النوايا وكانت الغاياتُ النبيلة واضحة وجليلة وفي الوقت نفسه نقية. وقد تُصاب الثوراتُ بنكساتٍ قد تكون بسبب صانعيها أو ممن يحاول أنْ يسايرهم دون أنْ يكون مقتنعًا بالفكرة والهدف؛ فيظهر على السطح العديدُ من الممارسات ما كان الثوار الحقيقيون يريدونها.[٢]

وقد وجب الاهتمامُ بتحديد أهداف ثورة ١٧ فبراير؛ لكي لا تبقى مطاطيةً يتعامل معها الكلُّ حسب رؤياه، وما يحقق طموحاتِه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد أنْ كَثُر الخلطُ بين مواضيع ثورية كثيرة أخرى؛ فالثوارُ الليبيون قاموا بثورة لتحقيق أهدافٍ متعددة للشعب الليبيِّ من ضمنها الأمنُ والأمانُ والديمقراطية، وتداوُل السلطة، والحفاظ على حقوق الإنسان.[٣] وتتلخص أهدافُ الثورة في النقاط الآتية:-

١. وحدة التراب الليبيِّ: وهو ما أكدته كلُّ المسيراتِ والمظاهراتِ والاعتصاماتِ منذ البداية، بل إنَّ الثوارَ في ميادين القتال أكدوا على وحدة التراب الليبيِّ، وأنَّ هذا دونه الموتُ.
٢. القضاء على النظام السابق: وهو ما يعني الرفضَ الواضحَ لأيِّ مظهر من مظاهر الاستبداد، مَهما كان شكله ضد الليبيين والليبيات.
٣. الحرية للشعب: فالشعب الليبيُّ لا يقبل إلا الحكمَ الديمقراطيَّ الذي يحقِّق الاختيار الحرَّ له في اختيار من يمثله في أدواتِ الحكم التشريعية والتنفيذية والتداول السلميِّ للسلطة، وعدم الاستحواذ عليها لأيِّ سبب من الأسباب.
٤. حرية الرأي والتعبير: والتي برزت منذ الأيام الأولى للثورة من خلال اللافتاتِ والرسوماتِ الحائطية والمنشوراتِ والصحف، وفي وسائل الإعلام المختلفة.
٥. العدالة والمساواة: بأنْ يكون الليبيون جميعًا أمام القانون سواسية لا فرقَ بينهم، وأنْ تكون ليبيا دولة مؤسساتٍ ينظمها القانونُ المقيد بدستور يتوافق عليه كلُّ الليبيين.

---

(١) ياسر شلقم، مرجع سابق، ص٢١٠.
(٢) سعد العسبلي، حتى لايقول الثوار الحقيقيون إنهم آسفون !!، جريدة قورينا الجديدة، العدد ٧١٢، الثلاثاء ٢٤ ذي الحجة ١٤٣٣ ه، الموافق ٦ نوفمبر ٢٠١٢م.
(٣) مصطفى عبد الجليل، تطبيق أهداف ثورة ليبيا يعنى وسطية الإسلام، جريدة الوفد المصرية، ١٢ نوفمبر، ٢٠١١.

٦. تكافؤ الفرص وإلغاء التهميش للمناطق أو المجتمعاتِ المحلية أو الأفراد: ليكون للجميع نصيبٌ عادلٌ في توزيع ثروة المجتمع من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالشكل الذي يحقق توازنًا مقبولًا بين كلِّ أطياف ومناطق الشعب الليبيِّ.

٧. محاكمة القذاقي وأسرته وأعوانه على ما ارتكبوه من قتلٍ وتعذيبٍ وحرمانٍ، وانتهاكٍ للحُرماتِ، وسرقة الأموال، والتعدّي على الممتلكاتِ، وجرائمه المخلة بآداب الإسلام وتقاليدنا الاجتماعية.

٨. محاسبة كلِّ من عَمِل مع النظام السابق، وتصنيفهم؛ بأخذ الحقِّ ممن تجاوز منهم، وتبرئة ساحة من لم يقُم بأيِّ تجاوز قانونيٍّ أو ماليٍّ.

٩. نبْذ التفرقة والعنصرية للأقلياتِ الاجتماعية التي تعيش في ليبيا، ومنحهم حرية ممارسة أنماطهم الثقافية من حيث اللغة والثقافة والعاداتِ الاجتماعية، أمَّا الدين فكلُّ الفئاتِ الاجتماعية الليبية دينُها الإسلام.

١٠. لا مركزية بعد ثورة ١٧ فبراير، ولا يمكن أنْ يسمح بوضع كلِّ السلطاتِ في يد حكومة واحدة مركزية؛ ما يتطلب وجودَ هياكل محلية منتخَبة من أقاليم ليبيا، ويتبع ذلك توزيعٌ مدروسٌ للثرواتِ بين هذه الأقاليم التي تكون لها سلطاتٌ محلية كاملة قريبة من الشكل الفيدراليِّ؛ ولكنها فدرالية ليبية وطنية نابعة من شعور المواطن ومطالبته منذ أول أيام الثورة بأنْ تنتهي المركزية المقيتة، وحقه في أنْ ينهي كلَّ حاجاته داخل منطقته بصرْف النظر عن مُسمَّاها إقليمًا كانت أو محافظةً.(١)

كما إنَّ ثورة ١٧ فبراير هدفت إلى تحقيق العدل والمساواة والحرية ودولة القانون التي كان يفتقدها المجتمع الليبيُّ طيلة أكثر من أربعين سنة، بالإضافة إلى المخالفاتِ العديدة لمعايير حقوق الإنسان.(٢)

ونتيجة لذلك؛ عُقد في ليبيا العديدُ من المؤتمراتِ التي نادت بتحقيق أهداف الثورة الليبية، ومنها المؤتمر الذى عُقد في "جادو" الليبية، وضمَّ عددًا من قياداتِ الثوار وممثلين عن بعض المجالس المحلية والعسكرية بالمنطقتين الجنوبية والغربية، أكدوا فيه على تطهير القضاء، والبدء في محاكمة أزلام النظام السابق، كما طالب المضمون بالإسراع في إعلان عن انتخاب لجنة إعداد الدستور الليبيِّ.(٣)

إذًا يحتاج التغييرُ السياسيُّ- وقبلُه ثقافة التغيير - إلى ثقافة جديدة تؤكد على قيم ومُثل الحوار والتسامح والمصالحة الوطنية وقبول الرأى الآخر، واحترام سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان،

---

(١) إبراهيم قويدر، محاولة لتحديد أهداف الثورة، القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص٨٧.

(٢) المجلس الوطنى الانتقالى، أهداف الثورة وتحقيق العدل والمساواة والحرية ، صحيفة مونت كارلو الدولية ، ٢٠١١/٩/٧.

http://www.mc-doualiya.com

(٣) رجاء غرسة الجلاصي، من أجل ليبيا، جريدة ليبيان، ٢٠١٣/٤/٥.

والتداول السلميِّ للسلطة، وخلْق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة، وكذلك بناء مؤسساتِ الدولة والجيش والشرطة.

خاتمة:

تشير الثورة إلى التقاء جماعةٍ من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعيِّ والسياسيِّ كليًّا أو جزئيًّا في نمَط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدًا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعيِّ المنشود. أو يمكن تعريفها بأنها جزءٌ أكبر من عملية التحديث بالإضافة إلى أنها تعبيرٌ عن الحسِّ الاجتماعيِّ أكثر من كونها تعبيرًا عن أزمة اجتماعية؛ لأنها فعلٌ رشيدٌ من الجماعاتِ المستبعَدة لتحقيق نتائج سياسية معينة.

وقد سبقت الثورة الليبية تحولاتٌ ثقافية وأيديولوجية واسعة لدى فئاتِ المجتمع وشرائحه المختلفة، ويصعب الحديثُ عن فكر ثوريٍّ ودوافع ثورية من دون مثل هذه التغيراتِ التي تؤدي إلى تصوُّر نمط الحياة كظلم لا يُحتمل، مثلما حدث في المجتمع الليبيِّ؛ ولهذا فإنَّ الثورة الشعبية الليبية بطبيعتها ليست ثورةَ أحزابٍ أيديولوجية تسعى للحكم، فالثورة الليبية مثَّلت قطاعًا كبيرًا من المجتمع الليبيِّ ضد فئة أصغر مستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية تمثلت في العقيد القذافي وأعوانه.

وقد قامت الثورة الليبية على حلولٍ جذرية ترفض حلولَ الإصلاح؛ لأنها في الأصل تغييرٌ راديكاليٌّ يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب الديمقراطية، والبُعد عن ديكتاتورية النظام السابق، والتخلف الذي أحاط بالمجتمع الليبيِّ طيلة أكثر من أربعة عقود من الزمن.

وقد أحدثت الثورة الليبية التى قامت فى ١٧ فبراير ٢٠١١ تغيراتٍ جذرية على صعيد البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ وذلك لأن ثورة ١٧ فبراير أنهت حُكمَ العقيد القذافي، ورفَعتْ شعاراتِ الحرية والإخاء والمساواة وقيامَ دولة المؤسساتِ ممثلة في الفصل بين السلطاتِ التنفيذية والتشريعية والقضائية. حيث أنها لم تكتفِ بعزل القذافي، بل عملت على إحداث بعض التغييراتٍ ، ولكن هناك بعض الصعوبات التى ظهرت بعد الثورة وهى إنتشار السلاح الذى يعيق بعض الشئ بناء الدولة لذلك تحاول بعض المؤسسات الدولة أن تضع برنامج للحد من إنتشار السلاح فى ليبيا وحل النزاع ما بين الأطراف .

وقد تناولنا في هذا الفصل ماهية ثوراتِ الربيع العربيِّ، وإرهاصات الثورة الليبية من خلال النظرية الاجتماعية، والعوامل المؤدية إلى ثورة ١٧ فبراير، بالإضافة إلى أهداف ثورة ١٧ فبراير.